"رؤية استراتيجية لتحقيق السياحة المستدامة في محافظة صلاح الدين" بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد- جامعة تكريت

بتول حسن محمد
مشاور قانوني - ماجستير قانون خاص
قسم الدراسات الفنية والبحوث ديوان الرقابة المالية الاتحادي
batoola12.hasan@gmail.com
٠٧٧٠٢٩٨٤٨٦٧

د. نوار محمد منير
محاسب قانوني
مدير قسم الدراسات الفنية والبحوث ديوان الرقابة المالية الاتحادي
akajdsweety@yahoo.com
٠٧٧٣٣٤٢٣٨٨٧

المستخلص :

أصبح قطاع السياحة من أكبر الصناعات وأكثرها تنوعا في العالم ومن الموضوعات ذات الاولوية في السياسات الاقتصادية والمالية التي تنتهجها الدول المتقدمة لتعظيم مواردها، والعراق من الدول التي شهدت تحولات جوهرية في سياسته الاقتصادية، وهذا التحول يستوجب بالضرورة وجود نظرة بعيدة المدى لدى صناع القرار وصياغة فلسفة اقتصادية ينتج عنها وضع استراتيجيات وبرامج جادة لدعم الاقتصاد ولمواكبة الظروف الراهنة التي يعيشها العراق وعلى كافة المستويات واهمها تذبذب اسعار النفط والدعوات لتخفيض انتاجه، وهذا ما سيتمحور حوله هذا البحث، الذي يهدف الى تمهيد الطريق لصياغة فكرة مفادها "ان دعم الاقتصاد العراقي وتحديداً في القطاع السياحي يتطلب تركيز كل من الحكومة واصحاب المصالح المعنيين بهذا القطاع (وزارة الثقافة والسياحة والاثار، هيئة الاستثمار وفروعها في المحافظات، القطاع الخاص، ديوان الوقف الشيعي..الخ) على مسالة مهمة وهي (صياغة ووضع استراتيجيات فعالة لدعم وتهيئة بيئة مناسبة للسياحة بمختلف اشكالها وتحديداً السياحة الدينية من خلال تحليل واستقراء الواقع لصياغة خطط مستقبلية على المدى المتوسط والبعيد بما يؤدي الى تحقيق تنمية سياحية مستدامة).

الكلمات الافتتاحية: سياحة مستدامة، القطاع السياحي ، استراتيجية.

Abstract :

The tourism sector has become one of the largest and most diverse industries in the world. It is one of the priority subjects in the economic and financial policies adopted by the developed countries to maximize their resources. Iraq is one of the countries that has undergone fundamental changes in its economic policy. Resulting in the development of serious strategies and programs to support the economy and to keep pace with the current conditions experienced by Iraq at all levels and most important fluctuation of oil prices and calls to reduce production, which will be centered around this research, which aims to pave the way for the formulation The idea that "supporting the Iraqi economy and specifically in the tourism sector requires the focus of both the government and stakeholders involved in this sector (the Ministry of Culture, Tourism and Antiquities, the Investment Authority and its branches in the provinces, the private sector, the Shiite Waqf bureau ... etc.) Effective strategies to support and create an environment suitable for tourism in various forms, specifically religious tourism through the analysis and extrapolation of reality to formulate future plans in the medium and long term leading to sustainable tourism development.

Opening words: Sustainable tourism, tourism sector, strategy

المقدمة :

أصبح قطاع السياحة من أكبر الصناعات وأكثرها تنوعا في العالم ومن الموضوعات ذات الاولوية في السياسات الاقتصادية والمالية التي تنتهجها الدول المتقدمة لتعظيم مواردها، اذ يحتل مكانة مهمة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في معظم الدول إعداد خطط وبرامج ومشروعات (أو ما يصطلح عليه بالتنمية السياحية)، بهدف إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في مواردها السياحية وتحسين إنتاجية القطاع السياحي فيها. والعراق من الدول التي شهدت تحولات جوهرية في سياسته الاقتصادية، وهذا التحول يستوجب بالضرورة وجود نظرة بعيدة المدى لدى صناع القرار وصياغة فلسفة اقتصادية ينتج عنها وضع استراتيجيات وبرامج فعالة لدعم الاقتصاد ولمواكبة الظروف الراهنة التي يعيشها العراق وعلى كافة المستويات واهمها تذبذب اسعار النفط والدعوات لتخفيض انتاجه، وهذا ما سيتمحور حوله هذا البحث، الذي يهدف بشكل اساس الى تمهيد الطريق لصياغة فكرة مفادها "ان دعم الاقتصاد العراقي وتحديداً في القطاع السياحي يتطلب تركيز كل من الحكومة واصحاب المصالح المعنيين بهذا القطاع ممثلين بوزارة الثقافة والسياحة، هيئة الاستثمار وفروعها في المحافظات، شركات القطاع المختلط والخاص، دواوين الاوقاف، وزارة النقل، وزارة الداخلية، الاعلام وغيرهم، على مسالة في غاية الاهمية وهي (صياغة ووضع استراتيجيات فعالة لدعم وتهيئة بيئة مناسبة للسياحة بمختلف اشكالها وتحديداً السياحة الدينية من خلال تحليل واستقراء الواقع لصياغة خطط مستقبلية على المدى المتوسط والبعيد بما يؤدي الى تحقيق تنمية سياحية مستدامة). ومن خلال هذا البحث سيتم وضع خطة استراتيجية للتنمية السياحية المستدامة في محافظة صلاح الدين وآلية عملية ومشاريع مقترحة مع بيان الجهات المعنية بتنفيذ هذه المشاريع.

مشكلة البحث :

ان تحقيق التنمية السياحية المستدامة ليست مهمة أحادية الجانب مقتصرة على وزارة الثقافة والسياحة فقط، وانما مهمة وطنية لمجموعة الوزارات والمؤسسات التي تشكل حلقات متكاملة تعمل جميعا في إطار التنمية السياحة وتسويقها لزيادة ريعيتها واستثماراته، وهنا تظهر مشكلة البحث في ضعف صناعة السياحة بالعراق بشكل عام والسياحة الدينية والثقافية في محافظة صلاح الدين بشكل خاص، اذ أن أي استثمار في السياحة هو أسرع طريق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطط التنمية السياحية المستدامة.

اهمية البحث :

انسجاما مع التطورات البيئية المستجدة وما يمكن أن يقبل عليه العراق من فرص وتحديات مستقبلية في العديد من المجالات ومنها القطاع السياحي بشكل عام والسياحة الدينية بشكل خاص لوجود هذه المقومات في العديد من المحافظات لاسيما محافظة صلاح الدين، وبما ينعكس ايجاباً على عملية البناء وخلق فرص كبيرة لنجاح المشاريع الاستراتيجية المهمة فضلاً عن توفير فرص عمل لتحسين الواقع الاقتصادي للمحافظة وفق خطوات علمية ومدروسة.

اهداف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:-

١. تحديد اهم البواعث التي ادت الى زيادة الاهتمام بالسياحة المستدامة والسياحة الدينية على وجه الخصوص.

٢. التوصل الى اطار مقترح لاستراتيجية السياحة المستدامة في محافظة صلاح الدين وفق اسس منهجية ومعطيات تستند الى واقع البيئة العراقية.

فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية مفادها "ان تبني واعتماد استراتيجية فعالة للسياحة المستدامة تعتمد على تحليل واستقراء الواقع في محافظة صلاح الدين، سيودي الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة وتحسين واقعها".

منهج البحث :

اعتمد البحث المنهج الوصفي للتعرف على واقع السياحة في محافظة صلاح الدين، وتحليله للتوصل الى أهم النتائج بخصوص السياحة المستدامة باعتماد التقارير السنوية لهيئة السياحة والمصادر المتخصصة والدراسات الحديثة التي تناولت السياحة بمختلف انواعها واستراتيجيات السياحة المستدامة.

خطة البحث :

وسنقوم من خلال هذا البحث بعرض ملامح عامة عن السياحة والتنمية السياحية من حيث مفهوم السياحة والتنمية السياحية المستدامة ومبادئها واهدافها وتحدياتها، ثم سنتطرق الى الموضوع الرئيسي وتحليل واقع محافظة صلاح الدين والجهات المعنية بالسياحة ومدى وجود رؤية استراتيجية لديها، وتقديم الاطار المقترح لدعم توجهات السياحة في المحافظة ، وفي ختام البحث سيتم عرض ما توصلنا اليه من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الاول: السياحة المستدامة اطار نظري ومفاهيم عامة

اولاً: مفهوم السياحة والتنمية السياحية المستدامة

عرفت منظمة السياحة العالمية التابعة للامم المتحدة السياحة بأنها نشاط السفر بهدف الترفيه وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، فالسياحة نشاط بشرى يتضمن سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أو في بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني والجسمانى، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، او الموقع وتوافر المعالم السياحية.

اما التنمية السياحية فهي تلك التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، كما تشمل القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد المضيف، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية (الجلاد: ٢٠٠٢: ٤٣).

وقد عرف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة ١٩٩٣ التنمية السياحية المستدامة بانها "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية بما يضمن استفادة الأجيال المستقبلية، وهذا التعريف يركز على الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).(د. عبدالرسول:بلا :٩)

ومن التعاريف اعلاه يمكن القول ان السياحة التنموية تمتاز بثلاث خصائص رئيسية:-

١. السياحة من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل القومى، ونطاق المنافسة فيه يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة ، لهذا فان قطاع السياحة يتأثر أيضا بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

٢. مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، والموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

٣. السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والإنتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى، وكل فئات المجتمع تساهم في

تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها ناتجة عن تظافر جهود جهات متعددة في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (د. زين الدين: ٢٠١٦: ١٠) .

ثانياً: مبادئ السياحة المستدامة

الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية خاصة في ظل مفهوم الإستدامة، وتتمثل مبادئ التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية(مكي:٢٠١٤: ٤):-

١. خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة والتنوع الإقتصادي بما يؤدي الى زيادة الدخل القومى، وتحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة، وتلبية الإحتياجات الأساسية للعنصر البشري والإرتقاء بالمستويات المعيشية.

٢. مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على التشارك المجتمعي، والإرتقاء بمستوى الخدمات ووسائل الترفيه واتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء، والاهتمام بتأثير السياحة على المنظومة الثقافية.

٣. حماية البيئة والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات، والإرتقاء بالوعي البيئي لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية، وايجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة، وتحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد الاقتصادية والبيئية.

ثالثاً: اهداف التنمية السياحية المستدامة

شهد عام ٢٠١٥ اطلاق اجندة الامم المتحددة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ حيث تمثل التنمية السياحية المستدامة احد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تسعى هذه الاجندة الى تحقيقها، وتركز هذه الأجندة على القضاء على الفقر المطلق فى الدول النامية، وخاصة الأقل نموا والأكثر فقراً ، ومحاربة التمييز وعدم المساواة، وتقليل مخاطر التغييرات المناخية والاحتباس الحراري ويمكن تحديد هذه الاهداف وانعكاساتها على النشاط السياحي بالاتي:- (د. زين الدين:٢٠١٦: ٢٢) (د. عبدالرسول: بلا:٧)

١. **اهداف اقتصادية**: تشكل السياحة قطاعاً تصديرياً حيث يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية، وتساهم في زيادة فرص الاستثمار الوطني والأجنبي وبالتالي في توفير فرص عمل تسهم في تعزيز نشاطات بعض القطاعات المحلية مثل الفنادق و أماكن الإقامة المختلفة، المطاعم، ووسائل النقل، كما يمكن ان تساهم في المحافظة على المنتجات التقليدية من الاندثار فضلاً عن رفع ثقافة المجتمع المحلي.

٢. **اهداف اجتماعية** تتمثل في :

أ. تحقيق الاستفادة الفضلى من برامج التدريب وتنمية قدرات العاملين في القطاع السياحي والتأهيل المهنى فى اطار مشروعات السياحة المستدامة، ويمكن لقطاع السياحة أن يقدم الحوافز فى مجالات التعليم والتدريب، وبذلك يسهل انتقال قوة العمل المؤهلة والمدربة داخل وخارج البلد.

ب.ان تشجيع اقامة جمعيات ومنظمات ترعى التنمية المستدامة يعتبر مدخلا هاما لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالأنشطة السياحية تجمع بين شعوب ذوى ثقافات متعددة، وبذلك تحقق السياحة فرصة عظيمة للتفاهم والثقة والتسامح بين مختلف الثقافات والروافد الحضارية، وتسهم في اصلاح المجتمعات التى خرجت من أزمات الحروب وتسعى الى تحقيق التنمية المستدامة.

٣. **الأهداف البيئية** بمعنى العمل على حماية البيئة كسبيل رئيسي من سبل التنمية المستدامة، ويكون ذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتفادي أسباب التلوث من خلال تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على المدى الطويل مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه، وحماية البيئة الطبيعية عن طريق الالتزام بالطاقة الاستيعابية القصوى للمناطق السياحية (د.محمد منير، حسن:٢٠١٧ :٧)

رابعاً: تحديات السياحة المستدامة

تتباين التحديات التي تواجه صناعة السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في دول العالم بشكل عام، وقد اكتنفت صناعة السياحة العديد من العقبات والمشكلات التي ادت الى تقلص دورها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واهمها:-

١. المشكلات الخاصة بالاوضاع الامنية والسياسية غير المستقرة التي لها تداعيات على كافة الاطراف المشاركة في النشاط السياحي بما ينعكس سلباً على المتغيرات السياحية (الطلب والعرض السياحي) وبالتالي على الدخل السياحي والعوائد السياحية، والتوظيف وفرص عمل وتنمية وتطوير الاقاليم، تنمية الصناعات المرتبطة بالسياحة، فرص الاستثمار السياحي المحلي والاجنبي والتنمية المستدامة (شبر:٢٠١٦ :٨).

٢. المشكلات الخاصة بمتطلبات التخطيط السياحي وتتمثل في غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي، فلا شك أن توفر المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي سوف تساعد على تركيز الجهود نحو التوسع في تنمية وتطوير الموارد والمقومات السياحية الموجودة.

٣. الافتقار الى ستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وافاق تطورها وما مطلوب تحقيقه على المستوى القومي الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والموروث الحضاري.(زين الدين:٢٠١٦ :٢٥)

٤. عدم فعالية التسويق السياحي والذي يؤدي دوراً هاماً في الترويج للمنتج السياحي اذ قد تمتلك الدولة العديد من الموارد السياحية المهمة، ولكنها تعاني من ضعف في تسويق مواردها ومقوماتها داخليا وخارجيا.

٥. ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية الوطنية مما يقلل وباستمرار من أهميتها في اطار تواضع التخصيصات المالية اللازمة لقطاع السياحة وبالتالي قلة المشاريع المنجزة او المخطط لها.(زين الدين: ٢٠١٦: ٢٧)

خامساً: متطلبات تحقيق السياحة المستدامة (بوعموشه:٢٠١٢: ٧١)

١. يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات التنمية المستدامة للدولة، وان يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل تشاركي وموحد يتضمن إشراك كافة الاطراف اصحاب المصلحة كالجهات الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين لتوفير أكبر قدر من المنافع.

٢. يجب أن يتبع اصحاب المصالح المعنيين المبادئ التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.تجنباً لحدوث صدامات نتيجة اختلاف الثقافات.

٣. التركيز على تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل ضمان الحماية والاستخدام الاقتصادي الامثل للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.

٤. أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع المحلي.

٥. تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

المبحث الثاني:استراتيجية مقترحة لتحقيق السياحة المستدامة في محافظة صلاح الدين

ان اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات القطاعية والشمولية اللازمة للوصول الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة يتطلب ان يكون هناك رؤية مستقبلية وتوجه حكومي متوسط وبعيد المدى ويوضيح العمليات التنفيذية اللازمة وادوار اصحاب المصالح المعنيين بالتطبيق كالجهات الحكومية، القطاع الخاص، المواطنين، منظمات المجتمع المدني، ....الخ). ولقد تبنى هذا الاتجاه العديد من المنظمات الدولية، منها على وجه التحديد، المنظمة العالمية للسياحة؛ وتتلخص رؤيتها حول دور السياحة المستدامة في ضرورة حدوث تنوع تدريجي في مضمون السياسة السياحية، بحيث لم يعد يقتصر على المنظور الاقتصادي، وانما برز إلى جواره المنظور الاجتماعي، والبيئي، والثقافي وعلى هذا النحو، فان السياسة السياحية ترتكز على استراتيجيتين مزدوجتين:-

-استراتيجية تجارية: مؤسسة على تحليل الأسواق، وتطوير الصناعة، وتهيئة البيئة الأساسية والسياحية اللازمة، بغرض تعظيم المكاسب المادية للقطاع السياحي.

-استراتيجية تستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة، خاصة انعكاسات النشاطات على كل من البيئة الطبيعية (حماية البيئة الطبيعية)، والبيئة البشرية (حماية البيئة الاجتماعية، والثقافية، ورعاية حقوق الأجيال المقبلة) . (د. ياسر:بلا: ٤٣)

وقبل الخوض في غمار الاستراتيجية المقترحة سنتطرق اولاً الى عرض موجز لواقع السياحة في محافظة صلاح الدين والتوجهات الاستراتيجية والاجراءات الحكومية فيها:-

اولاً: واقع السياحة في محافظة صلاح الدين :

يعد العراق من الدول التي تتمتع بتنوع كبير في الجوانب السياحية وتنوعاً في المزيج الثقافي والمصادر الطبيعية تمثل مواقع جذب سياحية سواء كانت هذه المواقع ذات وظيفة دينية ، اثرية ، طبيعية او تاريخية بالاضافة الى الانماط السياحية الاخرى.

وتمتاز محافظة صلاح الدين بوجود عدد من المعالم السياحية الدينية والتاريخية والتراثية، مثل جامع الملوية و دار الخليفة وقصر العاشق وغيرها من الاماكن الاثرية، الا ان ابرز ما يميز المحافظة هو مرقد الاماميين العسكريين عليهما السلام في قضاء سامراء ومرقد السيد محمد في قضاء بلد اللذين يعتبران المجال الابرز للاستثمار في مجال السياحة الدينية.

وبالرغم من عدم وجود مرافق سياحية ترفيهية في الوقت الحالي الا انه ثمة امكانيات جيدة في فسح المجال امام السياحة الترفيهية من خلال استغلال بحيرة الثرثار وبحيرة سد العظيم وسد سامراء والمواقع الرئاسية في مكحول وتكريت والثرثار وتطويرها الى منتجعات سياحية ترفيهية استراتيجية.(الجبوري:٢٠١٣: ٣٢) .

ومما لا شك فان الاحداث الامنية وعدم الاستقرار السياسي في السنوات العشر الاخيرة اثر سلباً على واقع السياحة ليس في محافظة صلاح الدين فقط بل وفي اغلب المحافظات ذات البعد السياحي، مما انعكس على افتقار المحافظة الى الخدمات السياحية مثل منشات الايواء السياحي كالفنادق ومجمعات السكن السياحية فضلاً عن عدم وجود مطار في المحافظة يسهل من عمليات النقل خاصة في ظل الظروف الامنية غير المستقرة.

ثانياً: الجهات المعنية بتطوير السياحة في محافظة صلاح الدين

١. وزارة الثقافة والسياحة والاثار:

وتعد الجهة المسؤولة عن ادارة وتوجيه ومراقبة الشؤون السياحية في العراق حسب ما ورد في قانون هيئة السياحة والاثار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢، والتي اناطت هذه المهة بهيئة السياحة، وبموجب الامر الديواني الصادر عن مجلس الوزراء رقم (٣١٢) لسنة ٢٠١٥ فقد تم دمج وزارة السياحة والاثار مع وزارة الثقافة.

ومن خلال اطلاعنا على التقارير السنوية الخاصة هيئة السياحة للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٦ فقد لوحظ عدم توفر البيانات الاحصائية والمعلومات الخاصة بالسياح واعداد الزائرين وعدد الفنادق والطاقات الايوائية في محافظة صلاح الدين وهذه نتيجة طبيعية لعدم الاستقرار الامني في المحافظة الامر الذي ادى الى ضعف البنى التحتية لقاعدة البيانات بالرغم من اهمية هذه المعلومات لدعم توجهات الحكومة في مجال الاستثمار والتنمية السياحية المستدامة.

ونرى ان بامكان هيئة السياحة في الوزارة ان تؤدي دوراً هاماً في تنفيذ التزامات العراق الدولية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الواردة في اجندة الامم المتحدة ٢٠٣٠ والتي انظم اليها العراق عام ٢٠١٥ حيث تم اتخاذ اجراءات عملية لتنفيذ هذه الاهداف التنموية والمتمثلة بتشكيل اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في العراق برئاسة وزير التخطيط والتي انبثقت عنها (٦) فرق عمل تخصصية والتي تتولى ترجمة سياسات التنمية المستدامة، ومنها فريق المدن والمستوطنات البشرية ويضم ممثلين من وزارات (التخطيط، الاعمار والاسكان، البلديات العامة، الثقافة، السياحة، النقل، الصحة والبيئة) وسيتولى هذا الفريق الاهتمام بالمدن المستدامة وتشييد المستوطنات الحضرية والنقل المستدام.

كما تم توجيه جميع الوزارات الحكومية باعتماد مقررات اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمن الخطط السنوية لغرض تحقيق اهدافها وغاياتها وان تنفيذ هذه الخطط يكون باعتماد الموارد المالية المخصصة لكل جهة حكومية ضمن موازنة الدولة العامة ويتم التنسيق مباشرة مع وزارة التخطيط. وهذا يعني انه يقع على عاتق وزارة الثقافة والسياحة والاثار في ظل التوجه لتحقيق هذه الاهداف وتحسين واقع المحافظة المساهمة في تهيئة بنية تحتية مستدامة سيكون لها اثر كبير على مختلف النشاطات وخاصة النشاط السياحي وهذا ما تم تسليط الضوء عليه في الاستراتيجية المقترحة.

٢. هيئة استثمار صلاح الدين

خلال فترة حكم سلطة الائتلاف المؤقتة صدر قانون الاستثمار بموجب الامر رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ والذي مثل احدى الوسائل للتحول الى اقتصاد السوق و فتح المجال واسعاً امام أي استثمار لدعم الاقتصاد الوطني، ويرى البعض (د.الطائي:٢٠٠٥: ١٢٥) ان من اهم سلبيات القانون هو عدم اعتماده رؤية استراتيجية للمرحلة المقبلة حيث لم يحدد اولويات الاستثمار وانما اطلقها على جميع الانشطة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة من دون وضع ضوابط او شروط لتنظيم عملية الاستثمار.

ولغرض تلافي السلبيات التي رافقت الامر المذكور تم اقرار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (المعدل) من قبل السلطة التشريعية ويأتي هذا القانون ليعكس السياسة الاستثمارية في العراق بشكل عام، والسياسة الاستثمارية المرتبطة بجذب الاستثمار الاجنبي إلى البلد بوجه خاص، اذ تضمن العديد من المزايا والاعفاءات القانونية التي من شانها خلق بيئة جاذبة للاستثمار الخاص العراقي والاجنبي انسجاماً مع اهداف القانون في تشجيع وتنظيم رؤوس الأموال العربية والأجنبية في إطار السياسة العامة في الدولة.

ومن ابرز ما تضمنه قانون الاستثمار الجديد تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار تتولى رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيق الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار وخاصة ما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي.

وفي هذا السياق تم تشكيل هيئة استثمار في كل محافظة ومنها هيئة استثمار محافظة صلاح الدين والتي تمثل شخصية معنوية مستقلة تهدف الى توفير المناخ الملائم للاستثمار وتنظيمه وتطويره وتوثيقه في المحافظة.

ولتسهيل هذا الامر تم اطلاق موقع الكتروني ليكون بمثابة بوابة للتواصل مع اصحاب المصالح المعنيين وعلى وجه الخصوص المستثمرين حيث يحتوي الموقع على عدة نوافذ يمكن الاطلاع منها على اوجه الاستثمار في السياحة الدينية في المحافظة والفرص المتاحة حالياً

للاستثمار في القطاع السياحي والتي تتنوع بين انشاء مواقع سياحية ترفيهية او فنادق او منتجعات سياحية متكاملة.

ونرى ان هذه الخطوة ايجابية وذات اهمية بالغة في استقطاب المستثمرين واطلاعهم على الفرص السياحية في المحافظة.

٣.ديوان الوقف الشيعي

تم تشكيل ديوان الوقف الشيعي بموجب القانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٢ ويرتبط مجلس الوزراء وترفع إليه تقارير دورية بشأن أعمالها ونشاطاتها ومدى تحقيق أهدافها، وتتولى رعاية شؤون العتبات المقدسة ومراقد الأئمة عليهم السلام ومقامات الصحابة والأولياء والمزارات الدينية الشريفة في العراق، وقد أعطيت العتبات المقدسة في العراق أهمية كبيرة بسبب أنَّ العتبات تشكل مثابة عقائدية وروحية للمسلمين، إضافة إلى كونها معالم سياحية وحضرية ضخمة بما تنطوي عليه من جاذبية للزوار والسياح والوافدين الأمر الذي يجعلها رافداً اقتصادياً وتجارياً مهماً في المنظومة الاقتصادية في البلاد وان هذه الأبعاد مجتمعة تعطي لديوان الوقف الشيعي دافعاً ومبرراً ليضع العتبات المقدسة في أولى اهتماماته الأمر الذي حدا بديوان الوقف الشيعي إلى تشكيل دائرة خاصة بالعتبات المقدسة بموجب القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٥ ومن ابرز اهدافها (استثمار الأموال العائدة للعتبات والمزارات بمختلف الأوجه المناحة والموافقة لأحكام الشرع الحنيف والقوانين النافذة، وتسهيل وتنظيم زيارة العتبات المقدسة والمزارات والشيعية الشريفة).

ونرى ان هذه الدائرة سيكون لها دور كبير ومهم في الاستراتيجية المقترحة خاصة بالنسبة للمشاريع الخاصة بتهيئة البنى التحتية للعتبات المقدسة داخل الحدود البلدية للمحافظة وتشييد مدن للزائرين اسوة بالمدن التي تم تشييدها في الطرق المؤدية الى محافظة كربلاء المقدسة.

ثالثاً: الاطار المقترح لاستراتيجية السياحة المستدامة في محافظة صلاح الدين

يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة (العبيدي:٢٠١٥: ١٧). كما يتطلب تظافر جهود مجتمعية لاصحاب المصالح كل حسب دوره، وهذه الادوار تتفاوت اهمية وتاثيراً بحسب الظروف المحيطة بالاقتصاد الخاص بكل دولة، وفي الوقت الذي يتاثر فيه المناخ الاستثماري في العراق وبشكل مباشر من تداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي فان التحديات الكبيرة تقع على عاتق الاطراف المعنية واصحاب المصالح فالجهاز السياسي مطالب بتوفير مناخ مستقر وامن لتشجيع الاستثمار السياحي، اما اصحاب المصالح المعنيين فهي مطالبة بوضع خطط مدروسة بشكل علمي سليم لدعم الاقتصادوتكوين رؤية استراتيجية متكاملة تهدف الى تحقيق التنمية السياحية المستدامة، من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الأخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة، وتعزيز القدرة التنافسية في مجالات الإنتاج وادارة القطاع السياحي وتعظيم الموارد. والخطوة الاولى تبدأ بالتخطيط الاستراتيجي للقطاع السياحي ووضع برنامج عمل مشترك يقتضي بإلزام اصحاب المصالح المعنيين بتنفيذ هذه السياسة التنموية، والتي تقوم على اربع ركائز اساسية:-

الاولى: تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار في مجال السياحة الدينية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية.

الثانية تطوير البنى التحتية للمواقع الدينية وتحديداً مرقد الاماميين العسكريين عليهما السلام ومرقد السيد محمد(عليه السلام).

الثالثة: تحسين خدمات النقل السياحي سواء النقل الخاص او العام.

الرابعة: إيجاد الأطر الناظمة التي تكفل قيام وسائل الإعلام بدورها في الترويج والتسويق للسياحة داخلياً وخارجياً .

ومن هذا المنطلق فان من المهم وضع خطة استراتيجية تركز على مفاصل حيوية لبناء السياحة المستدامة وتتبنها على المستوى المتوسط والبعيد وفق اسس منهجية سليمة ممثلة بالخطوات الاتية:-

١. المرتكزات الأساسية لصياغة استراتيجية ناجحة (أرشيد:١٩٩٩: ٢٦).

أ. العمل على تهيئة المناخ السياحي المناسب المتطلع الى الأسواق العربية والعالمية .

ب. ضرورة تعميق ثقافة السياحة المستدامة وأهميته للمجتمع ، خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية والطبيعية كبنية أساسية للاستثمار الاستراتيجي .

ج. توفير الأطر التشريعية والمؤسسية التي تكفل تشجيع وحماية السياحة .

د.تشجيع السياحة يعزز الاستقرار العام في الدولة ويشكل أساساً مهماً لرفاهية المجتمع وتطوره الحضاري.

هـ. تأكيد ضرورة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التقليدية وتطوير مستوى تنافسيتها في ظل الانفتاح على القطاعات الاقتصادية الحديثة .

و.توفير الحوافز لدعم الاستثمار السياحي المحلي والعربي والأجنبي بما يتفق والمرتكزات الوطنية والقومية.

ز.تجسير التعاون والتنسيق بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية الاقتصادية المستدامة والسياحة بما يحقق سلامة التخطيط الاقتصادي.

ح. اعتماد التخطيط السياحي على قاعدة معلومات دقيقة وشاملة عن واقع الاقتصاد وحجم وهيكلية الاستثمار السياحي ومدخلاته.

٢. التشخيص الدقيق لبيئة ومناخ الاستثمار وتحديد القطاعات الرئيسية

ستكون المهمة الأولى في طريق بناء الاستراتيجية وضع قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة السائدة والوضع الاقتصادي والاجتماعي ووضع السياحة بكافة اشكالها، لرصد عدد الوافدين سواء من زوار العتبات المقدسة او السياح لمرافق المحافظة، والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها وفق منهجية محكمة ومتكاملة تعتمد على تقييم المتاح من الموارد المحلية العامة ومن نشاطات الاعمال، فضلاً عن جمع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الموجودة منها والجديدة وان يؤسس انظمة معلومات للاستخدام في عملية المتابعة والتقييم مستقبلاً، اذ ان مستوى البيانات وعمقها وتوفرها له اكبر الاثر في اعطاء رؤية واضحة وتحليل شامل عن حجم ميزانية الاقتصاد المحلي وطبيعته.

ونرى ان تشخيص بيئة العمل يتطلب امرين اساسيين :-

أ. استخدام تحليل (SWOT) باعتباره أداة مفيدة لتحليل الوضع العام للمحافظة على أساس عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات (ياسين: ٢٠١١: ١٢٢).

وادناه وصف وتحديد للعناصر القوة والضعف والفرص والتحديات في بيئة المحافظة، ونرى ان هذا التحليل سيساعد في تحديد المجالات التي يمكن التركيز عليها عند البدء بعمليات التحسين والتطوير في المحافظة ووضع الحلول العملية لمعالجة نقاط الضعف والمخاطر المحتملة:-

شكل رقم (١) تحليل (SWOT) المصدر: من اعداد الباحثتين

ب. إجراء مسوحات ميدانية لجانبي العرض والطلب من السياح للتعرف على مقومات القطاع السياحي وتحليل الآثار المتوقعة لتطوير السياحة، **وكما موضح ادناه:-**

- **مسوحات جانب الطلب:** تهدف مسوحات جانب الطلب إلى التعرف على واقع ومستقبل الطلب على السياحة وتشمل (٣) انوع من المسوحات :-

النوع الاول مسح السياحة الداخلية ويتناول المعلومات الخاصة بالغرض من الزيارة، ومدة الإقامة، وأماكن الإقامة، ونوعية الإقامة، ووسائل المواصلات المستخدمة، وحجم المجموعات المسافرة، والأنشطة التي تمت ممارستها، وتقييم بعض المنتجات السياحية، والنشاطات التي يرغب السياح ممارستها ورؤيتها، وأحجام الإنفاق.

النوع الثاني مسح السياحة الخارجية ويهدف المسح إلى التعرف على أغراض الزيارة التي يقوم بها الأجانب في العراق، ومدة الإقامة، ونوعية المواصلات، إلى غير ذلك من العناصر التي سبق ذكرها.

النوع الثالث مسح قطاع الأعمال ويهدف المسح إلى التعرف على رؤية رجال الأعمال نحو صناعة السياحة في العراق والطلب عليها وسبل تنميتها وتطويرها.

- **مسوحات جانب العرض** ويتناول مراجعة العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص في هذا الخصوص، والعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن اهم انواعه **مسح مناخ الاستثمار السياحي** يمثل هذا المسح أحد الآليات والأساليب التي تم استخدامها للتعرف على الحوافز والإجراءات الأخرى التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في تنمية وتشغيل المنشآت والخدمات السياحية، وهدف المسح إلى تحديد عدد من الأمور من بينها:

-العوامل الرئيسة والحوافز التي من المحتمل أن تشجع القطاع الخاص على المشاركة في المشروعات السياحية، والتي تجعل مشروعات معينة أكثر ربحية.
-العوائق التي تواجه القطاع الخاص في الاستثمار وتطوير المشروعات السياحية حسب أهمية كل عائق، والوسائل الممكنة للتغلب على هذه العوائق.
-المجالات والقطاعات داخل قطاع السياحة التي قد تكون جاذبة للمستثمرين المحتملين والأسباب وراء ذلك.(مشروع تنمية السياحة في المملكة العربية السعودية: ٢٠٠٠: ٢٧)

٣.صياغة خطة استراتيجية للتخطيط للمرحلة القادمة

وفي هذه المرحلة ولغرض تحقيق منهجية شمولية من المهم التركيز على التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية، وعلى اساسها يتم وضع الخطط والاستراتيجيات للتحسين، مع مراعاة المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وضرورة تشارك جهود القطاعات الحكومية وقطاعات نشاطات الاعمال فضلا عن المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات والمنظمات المهنية ومراكز الابحاث والتدريب.

وادناه الاستراتيجية المقترحة بعد الاخذ بعين الاعتبار التحليل اعلاه والمعطيات التي تم التوصل اليها في البحث:-

الرؤية المقصود بها وصف المستقبل المنسجم مع الامكانيات المتاحة والتهديدات، فتكون رؤيتنا المستقلبية للسياحة في المحافظة كالاتي:

(تشجيع تكوين بيئة للسياحة الدينية والترفيهية في محافظة صلاح الدين منسجمة مع أهداف التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات سوق السياحة المستهدف)

الغاية استناداً الى الرؤية العامة يتم استنباط الغاية او الغايات المرجوة من عملية التخطيط، ونقترح ان تكون الغاية الاساسية على النحو الاتي:-

(تحقيق النمو المستدام في عدد الوافدين (الزائرين والسائحين) وحجم الاستثمارات السياحية، بما يساعد على تنمية المنشآت السياحية وتنمية قدرات الموارد البشرية وتأهيلها لأداء دورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة).

الاهداف الركائز الأساسية لتحقيق الاستراتيجية والتي على أساسها يتم وضع المشاريع وبرامج العمل، وقد ارتأينا ان تكون الاهداف الرئيسية كالاتي:-

١. تحسين وايلاء الاهمية القصوى للبنى التحتية في مواقع السياحة الدينية (العتبة العسكرية، مرقد السيد محمد) بشكل اساس فضلاً عن السياحة الترفيهية (بحيرة الثرثار، سد العظيم وسد سامراء).
٢. تامين بيئة تمكينية محفزة للاستثمار في القطاع السياحي.
٣. توفير فرص عمل وتنمية قدرات الموارد البشرية لتاهيليها للعمل في القطاع السياحي وفق المعايير العالمية .
٤. تعزيز التسويق والترويج السياحي ودعم سمعة العراق اقليمياً ودولياً.

البرامج : المشاريع المقترحة لتحقيق الاهداف السياحية التنموية، والجهات المسؤولة عن التنفيذ مع تحديد فترات زمنية للتنفيذ، والمتثلة بالاتي:-

اولاً: تحسين وايلاء الاهمية القصوى للبنى التحتية في مواقع السياحة الدينية (العتبة العسكرية، مرقد السيد محمد) بشكل اساس فضلاً عن السياحة الترفيهية (بحيرة الثرثار).

أ. تشكيل لجنة للتنمية والتعاون السياحي مقرها في ديوان محافظة صلاح الدين بمشاركة اصحاب المصالح المعنيين بالشان السياحي في المحافظة مثل وزارة الثقافة والسياحة والاثار، هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين، ديوان الوقف الشيعي/الامانة العامة للعتبة العسكرية فضلاً عن ممثلين من الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المحافظة للعمل في نسق واحد ومتعاون ، وتكون اللجنة مسوؤلة عن وضع الاطر العامة والخطط المحلية للتنمية السياحية في

المحافظة بالتنسيق مع وزارات الاعمار والاسكان والتخطيط والمالية، وصندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة، والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

ب.**استحداث صندوق تنمية السياحة** الذي يعد اداة مهمة لتمويل المشاريع الاستمارية السياحة لغرض الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة متطلبات القطاع السياحي بعمولات منخفضة وشروط ميسرة وتوجيه التمويل إلى المشروعات السياحية الجديدة التي يتخوف المستثمرون من الإقدام عليها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ج. وضع خطط عمل تفصيلية و نوعية منبثقة عن خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ومنسجمة مع (الخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية) مع العرض ان خطة اعادة الاعمار ستركز على البنى التحتية والتنمية الاقتصادية في المحافظات المتضررة بشكل كلي ومنها محافظة صلاح الدين.

د. التركيز في وضع خطط العمل التفصيلية على مرحلتين:-

المرحلة الاولى:- التركيز على انشاء وتنفيذ مشاريع تعزيز السياحة الدينية في المحافظة مثل (اماكن اقامة الزائرين كبناء فنادق سياحية قريبة من العتبة العسكرية ويمكن البدء بتنفيذ فندقين كبيرين كمرحلة اولى،ومطاعم واماكن للاستراحة ومراكز تسوق، ومحال لبيع الحرف اليدوية والتراثية والتذكارات والمستلزمات التي تجذب انتباه الزائرين، تشجيع القطاع الخاص لفتح مكاتب سياحية في المحافظة من خلال توفير التسهيلات اللازمة للحصول على الاجازات، التنسيق مع وزارة النقل لتوفير وسائل الوصول والنقل خاصة النقل الجوي.

المرحلة الثانية: التوجه نحو السياحة الترفيهية والاثارية في المحافظة من خلال حملات ترويجية مكثفة للفرص الاستثمارية المتاحة من قبل هيئة استثمار صلاح الدين والتسهيلات الممنوحة لبناء مدن الالعاب والمنتجعات السياحية وغيرها من اماكن الترفيه.

الجهات المعنية بالتنفيذ

- **ديوان الوقف الشيعي.**
- **هيئة استثمار صلاح الدين.**
- **وزارة الثقافة والسياحة والاثار**
- **وزارة النقل**
- **القطاع الخاص.**

ثانياً: تامين بيئة تمكينية محفزة للاستثمار في القطاع السياحي.

أ. دعم التوجهات الاستثمارية وابتكار وسائل تشجع المستثمرين لتنفيذ مشاريع البنى التحتية في المحافظة.

ب. الاشراف على مشاريع صغار المستثمرين ومتابعة العقود المبرمة بينهم ومدى التزامها بنصوص العقد وكذلك تقديم المشورة والتسهيلات للمستثمرين.

ج. بيع الأراضي لصغار المستثمرين، وهي مخصصة لمختلف الاغراض مثل اقامة الفنادق او الفيلات او الوحدات السكنية.

د. منح المستثمرين من القطاع الخاص بقروض طويلة الاجل وبأسعار فائدة مخفضة بهدف تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي

هـ. تقديم المعونات الفنية التخصصية الى القطاع السياحي العام والخاص مساعدته في اعداد دراسات الجدوى للمشاريع واسداء النصح بهذا الشأن.

ثالثاً: توفير فرص عمل وتنمية قدرات الموارد البشرية لتاهيليها للعمل في القطاع السياحي وفق المعايير العالمية .

أ. تطوير مناهج التعليم والتدريب السياحي بما يواكب متطلبات السياحة الحالية.

ب. تشجيع الفنادق لتنظيم دورات لتدريب العاملين والتنسيق مع الجامعات وكليات السياحة والفندقة لتبادل الخبرات والتجارب الحديثة في تقديم الخدمات السياحية

ج. البدء بتنفيذ برامج التدريب السياحي من خلال دورات تدريبية في المعاهد الحكومية ومراكز التدريب.

د. فسح المجال امام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لاخذ دورها في رفع قدرات العاملين في القطاع السياحي

هـ.دعم إنشاء مدارس ومعاهد سياحية من قبل جهات دولية لمختلف المهن السياحية .

رابعاً: تعزيز التسويق والترويج السياحي ودعم سمعة العراق اقليمياً ودولياً.

أ. نشر صورة المحافظة وترقيتها كواجهة دينية وحضارية وثقافية.

ب. الابتكار واستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي والتواصل مع المواقع الالكترونية المتخصصة بالحجوزرات السياحية عبر الانترنت.

ج. اعداد خطة للترويج السياحي وذلك عن طريق إعداد الكتيبات الصغيرة واستخدام التلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات للتعريف بالمواقع السياحية في محافظة صلاح الدين واماكن السياحة المتاحة والخدمات المتوفرة وتقارير صحفية عن واقع المحافظة والتحسينات الحاصلة.

د. إيجاد إعلام سياحي فاعل يتمتع بالمهنية ويستخدم أكفأ الوسائل وأكثرها تقدماً لتقديم رسائل إعلامية توعوية ومعرفية وإقناعية باعتماد أفضل المداخل ويساهم في نشر الثقافة السياحية.

هـ. تأسيس مكتب للخدمات السياحية السريعة تناط به المهام التالية:-

*تجهيز قاعدة بيانات محدثة عن الأماكن السياحية.

*تجهيز قاعدة بيانات للمعلومات الاقتصادية السياحية لخدمة المستثمرين.

*نشر الفرص الاستثمارية السياحية المتاحة.

*الإعلان عن المناسبات الدينية والوطنية المهرجانات والأحداث الاخرى كوسائل جذب سياحية.

*الإشراف على مستوى أداء الخدمات السياحية.

٤. تقييم الاستراتيجية (ستيفانج:٢٠٠٤: ١٩) (المكيمي:٢٠٠٤: ٢٢)

ان وضع الاستراتيجية يتطلب تقييم دوري ودائم من جهات لها خبرة ودراية للتأكد من فعالية الاستراتيجية الموجودة وأنها قد حققت أهدافها المخطط لها سلفا، أو تحقق نسبة كبيرة من هذه الأهداف ، وأن اهمال جانب التقييم لن يقدم المعلومات عن مدى فعالية هذه الاستراتيجيات على افتراض أن بعض عناصر وسياسات الاستراتيجية قد تؤدي الى نتائج عكسية ممكن أن تؤثر على الاستراتيجية ككل، لذلك يتطلب اجراء تقييم شامل ودوري للاستراتيجية المطبقة حتى يتم إصلاح الخلل والانحراف عن الأهداف الموضوعة، ويمكن توضيح اجراءات التقييم على النحو التالي:-

أ. إسناد التقييم الى لجنة أو مؤسسة محايدة لها خبرة ودراية واسعة وأن يتم التقييم بشكل دوري ومستمر.

ب. إستخدام أساليب التحليل المالي لحساب مؤشرات الربحية مثل صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي، فترة الاسترداد، تحليل نقطة التعادل، قياس درجة المخاطر التي تمر فيها الاستثمارات في القطاع السياحي، تحليل التكلفة الاستثمارية (د.لطفي: بلا:٢٩).

ج. توفر قائمة واضحة من الاهداف القابلة للقياس.

د. وجود مجموعة واضحة من مؤشرات الاداء المصممة بما يتناسب مع الاهداف الموضوعة لضمان مصداقية نتائج قياس التقدم الحاصل، ويمكن ان تكون المؤشرات كمية او نوعية .

الاستنتاجات :

١. ما زال المناخ الاستثماري في العراق ولكافة القطاعات يتاثر بشكل مباشر بتداعيات عدم الاستقرار السياسي الامني والاجتماعي لاسيما قطاع السياحة والذي يعد من القطاعات الخدمية ومن الممكن ان يكون مصدراً من مصادر الدخل القومي.

٢. لم تتخذ خطوات جادة على مستوى محافظة صلاح الدين لتحقيق اهداف التنمية المستدامة انسجاماً معه التزامات العراق باهداف التنمية المستدامة الواردة في اجندة الامم المتحددة ٢٠٣٠ حيث تمثل التنمية السياحية المستدامة احد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تسعى هذه الاجندة الى تحقيقها.

٣. ومن خلال اطلاعنا على التقارير السنوية الخاصة هيئة السياحة للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٦ فقد لوحظ عدم توفر البيانات الاحصائية والمعلومات الخاصة بالسياح واعداد الزائرين وعدد الفنادق والطاقات الايوائية في محافظة صلاح الدين وهذه نتيجة طبيعية لعدم الاستقرار الامني في المحافظة الامر الذي ادى الى ضعف البنى التحتية لقاعدة البيانات بالرغم من اهمية هذه المعلومات لدعم توجهات الحكومة في مجال الاستثمار والتنمية السياحية المستدامة.

٤. عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للقطاع السياحي في العراق بشكل عام والمحافظة بشكل خاص لما لها من اهمية دينية وثقافية وحضارية.

التوصيات :

١. ان يكون التخطيط الاستراتيجي الخطوة الاولى لتحقيق التنمية السياحية المستدامة ووضع برنامج عمل مشترك لاصحاب المصالح المعنيين (وزارة الثقافة والسياحة والاثار، هيئة استثمار صلاح الدين،محافظة صلاح الدين، ديوان الوقف الشيعي، القطاع الخاص،...الخ) ولضمان تحقيق ذلك بنجاح من المهم التركيز على تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار في مجال السياحة الدينية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية وتطوير البنى التحتية للمواقع الدينية وتحديداً مرقد الاماميين العسكريين (عليهما السلام) ومرقد السيد محمد(عليه السلام) وتحسين خدمات النقل السياحي سواء النقل الخاص او العام وإيجاد الأطر الناظمة التي تكفل قيام وسائل الإعلام بدورها في الترويج والتسويق للسياحة داخلياً وخارجياً.

٢. ضرورة ايلاء هيئة السياحة في وزارة الثقافة والسياحة والاثار اهتماماً كبيراً لتفعيل دورها لتهيئة بنية تحتية مستدامة سيكون لها اثر كبير على مختلف النشاطات وخاصة النشاط السياحي من جهة ولضمان تنفيذ التزامات العراق الدولية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الواردة في اجندة الامم المتحدة ٢٠٣٠ وخاصة فيما يتعلق بالاهتمام بالمدن المستدامة وتشييد المستوطنات الحضرية والنقل المستدام في عموم محافظات العراق ومحافظة صلاح الدين على وجه الخصوص.

٣. ان تتوفر قاعدة بيانات متكاملة لدى اصحاب المصالح الرئيسيين (هيئة السياحة، محافظة صلاح الدين، ديوان الوقف الشيعي) مستندة على مسوحات ميدانية لجانبي العرض والطلب من الوافدين (الزائرين والسياح) للتعرف على مقومات القطاع السياحي وتحليل الآثار المتوقعة لتطوير السياحة، والتعرف على رؤية رجال الأعمال نحو صناعة السياحة في العراق والطلب عليها وسبل تنميتها وتطويرها، ومراجعة العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص في هذا الخصوص، والعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤. ضرورة ان يتم التركيز في صياغة الاستراتيجية على وضع اهداف استراتيجية محددة ، وهذا ما سعت الباحثتان اليه من خلال وضع مسودة اولية لرؤية وغايات واهداف لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في محافظة صلاح الدين، مع تحديد المشاريع والبرامج التي يمكن ان تساهم في تنفيذ كل هدف، مع تحديد عدد من الجهات الموكل اليها تنفيذ تلك الاهداف

المصادر :

الكتب

-أرشيد،عبد المعطي رضا ،حسين علي خربوش،الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، دار الزهران للنشر،الأردن،١٩٩٩.

-ياسين: سعد، الادارة الاستراتيجية، ٢٠١١ .

الاطاريح

-الجبوري:عمار، تقويم استراتيجية الاستثمار في محافظة صلاح الدين، رسالة ماجستير، بغداد، ٢٠١٣.

-العبيدي:يسرى،تاثير استراتيجيات الاستثمار والعوامل السلوكية في قرارات الاستثمار، اطروحة دكتوراه، بغداد،٢٠١٥.

-المكيمي احمد، البناي:انوار، استراتيجيات ادارة الاموال المستثمرة لدى الجهات الخاضعة للرقابة، بحث منشور في مجلة الكويت، ٢٠٠٧.

-بوعموشه:حميدة، دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني،رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٢

البحوث والدراسات

-الجلاد: احمد، السياحة المتواصلة البيئية، مصر، ٢٠٠٢

-د. زين الدين: صلاح، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية في مصر،القاهرة، ٢٠١٦

-شبر: الهام، ازمة الارهاب ومستقبل السياحة ٢٠١٦.

-د.محمد منير: نوار، حسن: بتول، اطار قانوني مقترح لدعم استخدام الطاقة المتجددة في العراق، ٢٠١٧ بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر الطاقة المتجددة.

-مكي: هشام، التخطيط السياحي ودوره في تطوير السياحة، ٢٠١٤ .

المنشورات

-التقارير السنوية لهيأة السياحة للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦.

-ستيفانج:بيرتلزمان، التنمية الاقتصادية المحلية، منشورات البنك الدولي،٢٠٠٤.

-مشروع تنمية السياحة في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠.

مواقع الكترونية متخصصة

-الموقع الرسمي لديوان الوقف الشيعي.

-الموقع الرسمي لديوان محافظة صلاح الديوان.

-الموقع الرسمي لهيئة استثمار محافظة صلاح الدين.

القوانين

-قانون الاستثمار العراقي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ (المعدل) .